البرلمانيّات التونسيّات في مواجهة العنف الرقميّ السياسيّ على الميديا الاجتماعيّة:

تحليل خطاب العنف في البرلمان التونسي خلال فترتي (2019-2022) و(2023-2025)

Cofinancé par l'Union européenne

البرلمانيّات التونسيّات في مواجهة العنف الرقميّ السياسيّ على الميديا الاجتماعيّة:

تحليل خطاب العنف في البرلمان التونسي خلال فترتي (2019-2022) و(2023-2025)

مركز المرأة العربية
للتدريب والبحوث

، ص.ب. 105، 1003 حي الخضراء
تونس-الجمهورية التونسية
الهاتف : 511 790 71 216+ الفاكس : 611 773 71 216+
www.cawtar.org

cawtar@cawtar.org - info@cawtar.org
www.facebook.com/CenterofArabWomenforTrainingandResearch
www.youtube.com/@cawtarvid2796
x.com/cawtar_ong

تم إنجاز هذا البحث بدعم من مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوثر) وذلك في إطار مشروع صلة (Silaة).

فريق العمل

إعداد : حسان الفطحلي

إشراف : أ.د. سهام النجّار

الملخص

تُواجه البرلمانيّات التونسيّات أشكالا متعدّدة من العنف الرقميّ السياسيّ على موقع فيسبوك، تتراوح بين السخرية والتحقير والتشويه والتهديد... وصولا إلى خطاب الكراهية القائم على النوع الاجتماعي، أين تحوّل الفضاء الرقمي، ولا سيما مواقع التواصل الاجتماعي، من مجال يُفترض أنّه يُتيح التعبير السياسي الحر والمشاركة العامة المفتوحة أمام النساء والرجال على حد السواءإلى فضاء خصب لممارسة العنف الرقمي السياسي.

وتهدفُ هذه الدّراسة إلى تحليل ظاهرة العنف الرقمي السياسي المسلّط على البرلمانيّات التونسيّات على موقع فيسبوك، مع التركيز على كيفية إعادة إنتاج هذا العنف داخل خطابهنّ، وتحول صفحاتهن وحساباتهن إلى مساحة تواصليّة غير آمنة بسبب الخطاب العنيف.

وتسعى الدّراسة إلى فهم أنماط مواجهة البرلمانيات التّونسيّات للعنف الرّقمي السّياسي. وتنطلق من اختبار إمكانية وجود تحول بنيوي في معجم العنف وأنماطه قبل التغيير السياسي الذي حصل في 25 جويلية 2021 وبعده، بانتقاله من طابع «أيديولوجي- حزبي» محكوم بصراع المحاور السياسية التقليدية، إلى عنف «هيكلي-وظيفي» يركز على وظيفة المرأة البرلمانية وحضورها المؤسسي داخل البرلمان.

وترمي هذه الدراسة إلى الكشف عن مظاهر العلاقة الجدليّة بين الفضاءين الميدانيوالرقمي، بالتحقق منكون العنف الرّقمي السّياسي امتدادا للعنف الميداني، أو العكس كون العنف في الميدان (البرلمان) امتدادا لعنف رقميّ يتصاعد فيغذّي الممارسات الميدانية من جديد،ومع ذلك، لا تضع الدراسة ضمن أهدافها تحديد الشرارة الأولى لانطلاق العنف أو حسم الجدل حول أسبقيّة أحدهما على الآخر (الميداني/الرقمي)في معرض تحليل حلقة الممارسة العنيفة في الفترتين الزمنيتين المحددتين، بقدر ما تركز اهتمامها الجوهري على فهم أنماط العنف الرقمي السياسي المسجل وديناميكيّات المواجهةوآليات التعاطي التي تتبناها البرلمانيّات التونسيّات في خضم هذه الحلقة المفرغة.

الكلمات المفاتيح:

العنف الرقميّ السياسيّ. البرلمانيّات التونسيّات. الاتصال السياسيّ. الميديا الاجتماعيّة. الشعبويّة الرقميّة.

Abstract:

Tunisian female parliamentarians face multifaceted forms of political digital violence on Facebook, ranging from ridicule, disparagement, and defamation to threats, bullying, and gender-based hate speech. Within this context, the digital sphere—particularly social media—has mutated from a presumed arena for free political expression and egalitarian public participation into a fertile ground for the exercise of political digital violence.

This study aims to analyze the phenomenon of digital violence targeted at Tunisian female parliamentarians on Facebook, with a specific focus on how this violence is reproduced within the discourse of some female deputies themselves, transforming their accounts into unsafe communicative spaces.

The research is structured around inquiries seeking to understand how these parliamentarians confront digital political violence. It begins by testing the possibility of a structural shift in the patterns of violence prior to the political changes of July 25, 2021; specifically, the transition from an 'ideological-partisan' nature governed by traditional political axis conflicts, to an 'institutional and functional' violence that targets women's participation and their standing within the parliament.

Furthermore, this study investigates the dialectical relationship between the physical and digital spheres, examining whether digital violence is an extension of physical violence, or conversely, whether the physical field produces digital violence that subsequently expands to fuel real-world practices. However, the study does not aim to pinpoint the initial 'spark' of violence or resolve the debate regarding the precedence of one over the other within the cycle of violent practice.

keywords

Political Digital Violence - Tunisian Female Parliamentarians - Political Communication - Social Media - Digital Populism.

المقدمة

تُواجه البرلمانيّات التونسيّات أشكالا متعدّدة من العنف الرقميّ السياسيّ على موقع فيسبوك، تتراوح بين السخرية والتحقير والتشويه والتهديد... وصولا إلى خطاب الكراهية القائم على النوع الاجتماعي، أين تحوّل الفضاء الرقمي، ولا سيما مواقع التواصل الاجتماعي، من مجال يُفترض أنّه يُتيح التعبير السياسي الحر والمشاركة العامة المفتوحة أمام النساء والرجال على حد السواءإلى فضاء خصب لممارسة العنف الرقمي السياسي.وتهدفُ هذه الدراسة إلى تحليل ظاهرة العنف الرقمي السياسي المسلّط على البرلمانيّات التونسيّات على موقع فيسبوك، مع التركيز على كيفية إعادة إنتاج هذا العنف داخل خطابهنّ، وتحول صفحاتهن وحساباتهن إلى مساحة تواصليّة غير آمنة بسبب الخطاب العنيف.

وتسعى هذه الدّراسة إلى تحليل أنماط مواجهة البرلمانيات التّونسيّات للعنف الرّقمي السّياسي. وتنطلق من اختبار إمكانية وجود تحول بنيوي في معجم العنف وأنماطه قبل التغيير السياسي الذي حصل في 25 جويلية 2021 وبعده، بانتقاله من طابع «أيديولوجي- حزبي» محكوم بصراع المحاور السياسية التقليدية، إلى عنف «هيكلي-وظيفي» يركز على وظيفة المرأة البرلمانية وحضورها المؤسسي داخل البرلمان. مردّه ما طرحه تغيير النظام الانتخابي من منظومة التعددية الحزبية عبر نظام اقتراععلى أساس القائمات الحزبية إلى نمط الانتخاب على قاعدة الأفراد وهو ما يفسّر تعرّض النائبات إلى العنف بوصفهن «أفرادا» لا ممثلات لتيارات حزبية.

وترتبط هذه الديناميكيّة الاتصاليّة بالسياق السياسي والاجتماعي على الميديا الاجتماعية، وتحديداعلى موقع «فيسبوك» باعتباره الأكثر استخداما في تونس، حيث يتصدر بحوالي 7.85 مليون مستخدم نشط، بينما «تيكتوك» قرابة 5.10 مليون مستخدم، فيما يستخدم 3.25 مليون تونسي «انستغرام». (DataReportal Digital 2026 :Tu-nisia). كما يمثل فيسبوك مجالا مفتوحا أمام ممارسة العنف الرقميّ السياسيّ، مما جعله بيئة خصبة لإنتاج وإعادة إنتاج الخطابات العنيفة. (الكريديف، 2016)

ونحرص في هذه الدراسة على الكشف عن مظاهر العلاقة الجدليّة بين الفضاءين الميداني [1] والرقمي، بالتحقق منكون العنف الرّقمي السّياسي امتدادا للعنف الميداني، أو العكس كون العنف في الميدان امتدادا لعنف رقميّ يتصاعد فيغذّي الممارسات الميدانيّة،ومع ذلك، لا تأخذ الدراسة بعين الاعتبار تحديد «شرارة الانطلاق» الأولى للعنف أو حسم الجدل حول أسبقيّة أحدهما على الآخر خلال تحليل حلقة الممارسة العنيفة في الفترات الزمنية المذكورة، بقدر ما تركز اهتمامها على فهم «ديناميكيات المواجهة» وآليات التعاطي التي تتبناها البرلمانيات التونسيات في خضم هذه الحلقة المستمرة. فالهدف يتجاوز التتبع الزمني لمصدر العنف نحو استكشاف كيفيّة تفاعلالبرلمانيّات مع العنف الرقميّ، وتقصي استراتيجيّات المقاومة أو التكيف التي تشكل ممارساتهن الاتصاليّة داخل فضاء عمومي يتسم بالتداخل والتعقيد.

ويتوزّع المقال على أربعةعناصر رئيسية: يتناول العنصر الأوّل سياقالدراسةويقدّم العنصر الثاني المنهج ثلاثي الأبعاد لنورمان فاركلوف(Norman Fairclough, 2009) باعتباره الإطارالأنسب لتحليل الخطاب السياسي العنيف من خلالالمستويات التحليلية الثلاثة التي يطرحها،أما العنصرالثالث فيعرض العنف الرقمي السياسي وأنماطه وبنيته المعجميّة، والتحولات المسجلة في الفترتين المدروستين،بينما يتناول العنصرالرابع بالتحليلاستراتيجيات المواجهة وديناميكيات إعادة إنتاج العنف الرقمي السياسيوتحليلا للعنف في ضوء الممارسة الاتصالية والاجتماعية والسياسية. ويختتم المقال بعرض النتائج الجوهرية وتقديم التوصيات.

(1) ارتأينا استخدام عبارة «الميدان» والعنف «الميداني» للتعبير عن العنف الواقع داخل البرلمان ولتمييزه عن العنف الواقع في الفضاء الرقمي.

1. العنف الرقميّ السياسيّ في سياق سياسيّ متحوّل:

يمثل العنف الرقمي ضد النساء والفتيات امتدادا للعنف القائم على النوع الاجتماعي في الواقع المعيش، لكنه يُعاد إنتاجه عبر الوسائط الرقمية بأشكال متعددة مثل التنمر، والتهديد، والابتزاز، والتحرش، والتشهير، وانتهاك الخصوصية، بما يعمّق آثاره النفسية والاجتماعية بسبب استمرارية المحتوى الرقمي وصعوبة محوه (يوسف، وقربوج، 2021، ص24؛ منصري، 2021، ص11). وتعدّ هذه الظاهرة من أبرز انتهاكات حقوق الإنسان عالميا، خاصة في المجال السياسي الرقمي، حيث تؤكد التقارير الأممية اتساع انتشارها بين النساء الناشطات والمدافعات عن الحقوق (إعلان القضاء على العنف ضد المرأة، 1993؛ تقرير هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2025؛ صندوق الأمم المتحدة للمرأة، 2022، ص12).

في تونس، تكشف الدراسات عن تصاعد العنف الرقمي ضد النساء، خصوصا عبر فيسبوك، الذي يمثل المنصة الأكثر تعرضا لهذه الانتهاكات، في سياق تزايد حضور النساء في الفضاء الرقمي والسياسي منذ 2011، سواء في النشاط المدني أو الحقوقي أو البرلماني (صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2025، ص38؛ هيئة الأمم المتحدة، 2020، ص3؛Najjar, 2013, pp149-173). وقد تزامن هذا الحضور مع تصاعد العنف السياسي والرقمي ضد النساء المنتخبات والناشطات، ضمن فضاء سياسي وإعلامي يشهد تنافسا وصراعا على السلطة (بن سليمان، 2021، ص15؛Mtibaa, 2014, pp69-80؛ الحمامي، 2022، ص268).

ويعكس العنف الرقمي في تونس استمرار الهيمنة الذكورية على الفضاءين العام والرقمي، بما يهدد حرية النساء وأمنهن وحقهن في التعبير والمشاركة السياسية، ويكرّس الصمت والإفلات من العقاب، رغم أن الفضاء الرقمي مثّل للنساء مجالا جديدا للنضال والتعبير والمشاركة(Kallel et autre, 2016؛Sellami, 2022, pp175-206؛ Fray Amor, 2024؛ Ben Salem, 2013, pp141-148).

وأمام غياب دراسات اهتمت بالعنف الرقمي السياسي المسلط على البرلمانيات التونسيات، تستهدفُ هذه الدراسة فترتيّن برلمانيتين متقاربتين من حيث المدة الزمنيّة(نحو سنتين)، لكنهما تختلفان من حيث العوامل والمحدّدات السياسيّة والاجتماعيّة، الأولى تهتم بالبرلمانيّات في الدورة النيابيّة السابقة حيث تبيّن إحصاءات على الموقع الرسمي لمجلس نواب الشعب [2] أن نسبة النساء أكثر من 31% متمثّلة في 68 امرأة من أصل 217 عضوا في المجلس وتبدأ هذه الفترة في 13 نوفمبر2019تاريخ الجلسة الافتتاحية وفق دستور 2014، وانتهت في 25 جويلية 2021، تاريخ تجميد عمل البرلمان وفق قرارات استثنائية اتخذها رئيس الجمهورية قيس سعيد،[3] بينما تهم الفترة الثانية برلمانيات انتخبن وفق الدستور الجديد 2022 في المجلس الحالي بنسبة 15% بحساب 24 نائبة من أصل 154 عضوا، وتهتم الدراسة بالفترة المتراوحة بين 13 مارس 2023 تاريخ افتتاح أعمال البرلمان الجديد إلى 31 جويلية 2025 تاريخ انطلاق العطلة البرلمانية للدورة الثالثة. وبناء على ما سبق تسعى الدراسة إلى الإجابة عن السؤال الرئيسيّ **كيف واجهت البرلمانيات التونسيات العنف الرقمي السياسي على موقع فيسبوك قبل 25 جويلية 2021 وبعده، في سياق سياسي متحول؟**

وانطلاقا من هذا السؤال نفترض أنالعنف الرقمي السياسي يعدّ ممارسة اتصاليّةثنائية الاتجاه، تختلف أنماط مواجهته من قبل البرلمانيات التونسيّات بين الفترتين النيابيتين (2019-2022) و(2023-2025). ويعكس هذا الاختلاف تحوّلا معجميا في خطاب العنف الرقميّ، انتقل من طابع «ايديولوجي-حزبي» محكوم بثنائية ثوري/مضاد للثورة قبل 25 جويلية 2021،إلى عنف «هيكلي-وظيفي» يتمحور حول الشرعية السياسية يركز على وظيفة المرأة البرلمانية وحضورها المؤسسي داخل البرلمان.

(2) الموقع الرسمي لمجلس نواب الشعب: https://www.arp.tn/ar_SY/

(3) قرارات رئيس الجمهورية طبقا للفصل 80 من الدستور في 21 جويلية 2021. الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية: الرابط https://www.carthage.tn

ونفترض أيضا أنّ البرلمانيّات لسن فقط ضحايا العنف الرقمي السياسي بل هنّ بدورهنّ فاعلات في نفس الوقت عند إنتاجهنّ خطابا سياسيا ذا طابع عنيف فيساهمن بذلك في إعادة إنتاج العنف الرّقمي السياسي.ويتخذ هذا الخطاب طابعا،يقوم على أسلوب اتصالي «شعبويّ»، ويتشكّل هذا النمط الخطابي داخل حلقة تفاعلية متداخلة بين الفضاء الرقمي والفضاء الميداني، ممّا يؤدي إلى انتقال العنف واستمراره بين هذين المستويين.وتختلف الفترتان النيابيتان في تصورنا من ناحية متغير تراجع التمثيلية النسائية في البرلمان الجديد وتقهقر تواجدها في مواقع القرار البرلماني، ومن ناحية أخرى غياب الأطر الحزبية التي يفترض أن توفّر حماية رمزية نسبية للنائبة، غير أن الفترتين تشتركان في تواصل تهديد العنف الرقمي السياسي لحضور المرأة ومكانتها وشرعيتها الاجتماعية في الفضاء البرلماني المحتمل كونه فضاء آمنا يوفر مقومات حماية للبرلمانيات. فماهو المنهج الأنسب لمناقشة هاتين الفرضيتين القائمتين على تحليل العنف الرقمي السياسي في مستوياته الخطابية والتفاعلية والاجتماعيةالتي تتيح لنا فهم أشكال هذا العنف وتفسيره؟

2. تحليل خطاب العنف الرقميّ السياسيّ على ضوء نظرية تحليل الخطاب النقدي

تعتمد هذه الدراسة الكيفية على منهج تحليل الخطاب النقدي، وتحديدا المقاربة ثلاثية الأبعاد لفاركلوف، وقد وقع الاختيارعلىهذا المنهج كونه لا يكتفي بالوصف اللغوي الظاهري، بل يغوص في «كشف علاقات القوة والهيمنة والصراع الأيديولوجي» (فاركلوف، 2009)،وهذا ما جعلنا نعتمده في تحليل خطاب العنف الرقمي بين البرلمانيات التونسيات..وتتوزع عملية التحليل على ثلاثة مستويات متكاملة: أولها، المستوى النصي:ويشمل رصد البنى اللغوية، ومعجم «الوصم» السياسي، والاستعارات البلاغية التي استخدمتها النائبات في تدويناتهن لبناء المعنى وتوجيه الصراع.وثانيها مستوى الممارسة الخطابية: ويركز على سياقات إنتاج التدوينات عبر منصة «فيسبوك»، وآليات انتشارها، وكيفية استحضار الدستوروالنصوص القانونية (كالمرسوم 54) لشرعنة العنف اللفظي. وأخيرا مستوى الممارسة الاجتماعية: ويهدف إلى تفسير الخطاب كجزء من بنية اجتماعية وسياسية أوسع محكومة بـ»الاستقطاب الثنائي»، وفهم كيف يساهم هذا العنف في إعادة إنتاج علاقات السلطة وتشكيل الرأي العام العنيف في تونس وعلاقته بـ»الشعبوية الرقمية»، حيث تحولت السياسة إلى مشهد تفاعلي يسارع الفاعل السياسي على الشبكات الاجتماعية الرقمية باستمرار للتفاعل معجمهوره عبر أدوات رقمية (مشاركة، تعليق، أعجاب)ليصبح شرطا بناء الشرعية وصناعة الدعم الجماهيري (الحمامي، 2026، ص66).

1.2. مجتمع البحث وعينة الدراسة

جمع البيانات عبر رصد منشورات من حسابات وصفحات فيسبوك مفتوحة لشخصيات سياسية تونسية، باعتبارها وثائق عامة قابلة للدراسة وفقالأخلاقيات البحث العلمي، دون تضمين معطيات شخصية حساسة. وتم اختيار عينة قصدية «معترف بها» (Mucchielli, 2006, p54)من صفحات وحسابات عامة لبرلمانيين وفاعلين سياسيين يوظفون فيسبوك في الاتصال السياسي الرقمي. وشملت المدونة توثيق المنشورات بمختلف مكوناتها عبر لقطات شاشة وروابط مؤرشفة لضمان حفظها. وتكوّنت العينة من 22 منشورا يخصّ 15 فاعلا سياسيا كما سنبينه في العنصر اللاحق، بما ينسجم مع أهداف الدراسة الكيفية القائمة على الفهم العميق لا التعميم الإحصائي (Quivy& Van Campen-houdt, 2011).

2.2. الفترة البرلمانيّة الأولى 2019 – 2022

تتّصلالفترة الأولى التي سيتم استنطاق الخطاب الرقمي العنيفخلالهابحدث اتصالي حامت حوله أزمة (اتصالية/سياسية) موسوم بوصم «الكلوشارة» [4] (وضيعة/حقيرة/دنيئة)، بالتركيز على عينة من 11 خطابا رقميّا عنيفا (منشورات) لمجموعة من الفاعلين البرلمانيين على موقع فيسبوك،ونظرا لكثافة المادة وتشعب الأحداث وطول المدة الزمنيّة (2019-2022)، تصورنا وجود فاعليْن رئيسييّن محاطين بمجموعة من الفاعلين الفرعيين في العملية الاتصالية، واعتبرنا أن النائبة جميلة الكسيكسي (حزب النهضة) والنائبة عبير موسي (الدستوري الحر) فاعلتين رئيسيتين في هذه الحالة وصنفنا كلاّ من سامية عبو (التيار الديمقراطي) وعبد اللطيف العلوي وأحمد موحه والصحبي سمارة (ائتلاف الكرامة) وصالح ناجي (الدستوري الحر) وفرحات الراجحي (التيار الديمقراطي) فاعلين فرعيين في مستوى ثان من دراسة الحالة.

3.2. الفترة البرلمانية الثانيةمن 2023 – 2025

تركز الفترة الثانية التي سيتم تحليل الخطاب الرقمي العنيف خلالها على الحدث الاتصالي الموسوم بوصم أزمة «التوطين»[5] أين لاحظنا نسقا اتصاليا مختلفا عن النسق السابق المسجل في الفترة الأولى وارتأينا التركيز عليه لما حامت حوله من خطابات عنيفةورصدنا لذلك عينة «معترف بها» مكونة من 11 خطاباسياسيا رقمياتهم مجموعة من الفاعلين البرلمانيين على موقع فيسبوك مرتبطة بمنطق تسلسل الأحداث، واعتبرنا أن النائبتين فاطمة المسدي(غير منتمية لأي كتلة) وسيرين مرابط (منتمية لكتلة الأحرار) فاعتلين رئيسيتين، وكلا من أحمد السعيداني (عضو حركة الشعب ومنتم إلى كتلة الخط الوطني السيادي) وهالة جاابالله (منتمية إلى كتلة الأحرار) ومنال بديدة (غير منتمية لكتلة) وظافر الصغيري (نائب رئيس لجنة المالية غير منتم لكتلة) فاعلين فرعيين في مستوى ثان من العنف. وبالتالي استدعانا هذا التأطير المنهجي والنظري إلى الانطلاق في فهم خطاب العنف الرقمي السياسي بشكل متدرج من مستوى تحليل بنائه المعجمي الذي ناقشناه في العنصر الموالي.

(4) **حادثة الكلوشارة:** تُحيل هذه الواقعة إلى المشادة الكلامية التي جرت تحت قبة البرلمان بتاريخ 3 ديسمبر 2019، حيث وصفت النائبة عن حركة النهضة جميلة الكسيكسي رئيسة كتلة الحزب الدستوري الحر عبير موسي "كلوشارات" و"باندية" وتحولت الجلسة إلى مشادات كلامية وتبادل للشتم والسب وللاتهامات، مما أدى إلى شلل برلماني واعتصام مفتوح من قبل نواب الدستوري الحر. وتكتسي هذه الحادثة أهمية بحثية في سياق "العنف الرقمي' لكونها مثّلت حدثا قادحا انتقل بموجبه الصراع من حيّزه الميداني المادي إلى الفضاء الرقمي (فيسبوك).الرابط: https://shorturl.at/gUD5S(تاريخ اخر زيارة 27/04/2026)

(5) **حادثة التوطين:** «انطلقت شرارة ما عُرف بـ "أزمة التوطين" من منشور رقمي للنائبة فاطمة المسدي عبر تدوينة على "فيسبوك"، وجّهت فيها اتهامات مباشرة لنواب ومسؤولين في الدولة بالتورط في مشاريع لتوطين المهاجرين من أفريقيا جنوب الصحراء مقابل تلقي تمويلات أجنبية. وسرعان ما تحول هذا المنشور الرقمي إلى "أزمة اتصالية سياسية" حادة داخل البرلمان، خاصة بعد الردود الدفاعية لعدد من النواب، وفي مقدمتهم النائبة سيرين مرابط، مما أدى إلى انزياح النقاش من مداولات تشريعية إلى مواجهة اتصالية قائمة على التخوين والتحقير. وقد بلغت الأزمة ذروتها القانونية والرمزية حين نقلت المسدي الصراع من الحيزين الرقمي والميداني البرلماني إلى المسار القضائي برفع دعوى جزائية ضد زميلتها مرابط. رابط فيديو المسديتتهم النواب والمسؤولين: https://www.facebook.com/watch/?v=1386013299364340(تاريخ اخر زيارة 27/04/2026)

3. خطاب العنف الرقمي السياسي وبناؤه المعجميّ

تُبرز مصفوفة تحليل البيانات المُنجزة منظومة متكاملة من أشكال العنف الرقمي السياسي، يمكن تصنيفها في ثلاثة حزم دلاليّة متداخلة.

1.3. أشكال العنف ووظائفه الخطابية

انطلقنا في تحليلنا للمدونة من ملاحظة تواتراستخدام كلمات السب والشتم والوصم... في أشكال العنف الثلاثة،التي تم تصنيفها كالاتي:

أولا: الوصم والتصنيف الأيديولوجي:

ويمثّل البنية التحتيّة للعنف الرقمي السياسي في الفترة الأولى، برز ذلك في توظيف ألفاظ الوصم السياسي استعملت عبير موسي وأنصارها مفردات من قبيل «الإرهابيون» و»الإخوانية» و»الاخوان» و»الخونة» لوصم رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي ونواب حزبه وحلفائه في البرلمان على غرار ائتلاف الكرامة، من ذلك قول عبير موسي متوجهة للغنوشي **«قياداتكم إخوانية ومصنفة إرهابية عالميا، والنهضة أكبر خطر على تونس، ولا يشرفنا أن تكون على رأس البرلمان، أنتم تنتمون لتنظيم الإخوان الذي بث الفتنة في تونس وأعاد سياسات الاغتيالات»** (4 جوان 2020)[6]. في مقابل ذلك نجد مهاجمة نواب من النهضة وائتلاف الكرامة لموسي ونواب كتلتها بوصم ايديولوجي من قبيل «الفاشية» و «منظومة سابقة» و «العملاء» ـبوصفها نعوتا للتشكيك في شرعية الخصم السياسي وإخراجه من دائرة الفاعلية الوطنية المشروعة. ففي فيديو متداول على موقع فيسبوك النائبة جميلة الكسيكسي (3 ديسمبر 2019) نجد وصم عبير موسي وكتلة الدستوري الحر بـ «الكلوشارات» (المنحرفين) و «الباندايتيزم»[7] (العصابات المنحرفة) و»الاستبداد»، وهو ما يستحضر مرجعية الشرعية الثورية لاستبعاد أصوات الخصوم من الفضاء الديمقراطي. وعلى نفس خطى الكسيكسي نشر النائب عبد اللطيف العلوي (ائتلاف الكرامة) تدوينة (4 ديسمبر 2019) على صفحته الرسمية جاء فيها **«فيلم الموسم الجميلة والكلوشارة هههه»**[8] ، وفي ذلك امتداد للعنف من الميداني البرلمان إلى الرقمي على موقع فيسبوك مع توسع رقعته بتبني الخطاب العنيف عبر تكرار عبارة «الكلوشارة» بتبنيها ونشرها مع تعميمها بشكل ساخر، وفي ذلك يلاحظ دخول العنصر الرجالي ساحة العنف الرقمي السياسي ليتعزز أيضا انطلاقا من تحليل تدوينة للنائب أحمد موحه (ائتلاف الكرامة) تتضمن تعليقا ساخرا مع صورة لعبير موسي داخل الجلسة العامة **«سلفي والزغراطة خلفي»**[9]، وفي ذلك وصم لموسي يستهدف تذكير الجمهور باستمرار بماضيها في «حزب التجمع الدستوري الديمقراطي» المنحل فكلمة «زغراطة» تحيل مباشرة إلى الصورة النمطية للاجتماعات الحزبية في عهد الرئيس السابق بن علي، حيث كانت مجموعات من النساء تخصص للزغاريد والهتاف للرئيس كنوع من الديكور الاحتفالي. ويتجسم امتداد العنف وتطوره أكثر إلى عنف مادي من خلال اعتداء النائب الصحبي سمارة بالعنف على موسي عبر لكمها وركلها وشتمها داخل قاعة الجلسات أمام الكاميرات وتم نقل العنف على الميديا الاجتماعية وفي عديد وسائل الإعلام المحلية والدولية.[10]

(6) رابط فيديو مداخلة عبير موسي تم تداوله على فيسبوك من حساب قناة سكاي نيوز: https://www.youtube.com/watch?v=S1CeJkPI08Y(تاريخ اخر زيارة 27/04/2026)
(7) الباندايتيزم: عبارة لوصف أعمال إجرامية منظمة أو عنيفة (البلطجة والانحراف – اللصوصية وقطع الطريق)
(8) رابط تدوينة عبد اللطيف العلوي: https://www.Facebook.com/share/p/1J5exw1dzS/(تاريخ اخر زيارة 27/04/2026)
(9) رابط تدوينة أحمد موحه: https://www.Facebook.com/share/p/1FmLo1Hdy7/(تاريخ اخر زيارة 27/04/2026)
(10) رابط حادثة اعتداء صحبي سمار على موسي قناة الغد: https://www.youtube.com/watch?v=MRYR76KVEAk(تاريخ اخر زيارة 27/04/2026)

ولفهم أدق لكيفية مواجهة كسيكسي للعنف الرقمي المسلط عليها سجلنا رفضها الاعتذار عن العنف مقدمة تبريرا لممارستها قائلة إن **«عبير موسي رفضت العديد من المرات الاعتذار من ضحايا الاستبداد ودخلت في اعتصام من اجل رفض الاعتذار»**[11] (5 ديسمبر 2019). وهو ما يترجم ما سميناه في العنصر التحليلي الموالي بالحلقة المفرغة للعنف الرقمي السياسي عبر رفض البرلمانيات الاعتراف بالخطأ وإعادة إنتاج خطاب عنيف كما سنبينه لاحقا باستفاضة.

في المقابل، نجد في خطاب عبير موسي وصما بـ»العمالة» أيضا و»الخيانة» و»الإخوان» و»أعداء الدولة الوطنية» و»الطماعون»[12] ، وفي ذلك إقصاءلخصومها حركة النهضة وائتلاف الكرامة ونزع الوطنية عنهم واتهامهم بخيانة الوطن وعدم الولاء له والتّآمر مع أطراف خارجية ضده.[13] وهنا نستشف أيضا المعجم العنيف الذي وظفته موسي وتعرضها لرد فعل عنيف بمعجم مماثل لتختار مواجهته بإعادة إنتاج عنف رقمي سياسي بمعجم عنيف مجددا، وهو ما سنبينه أكثر في العنصر الموالي.

ثانيا: خطاب التحقير والتجريد من الإنسانية:

يكشف توظيف «معجم الحيوان» عن إستراتيجية خطابية ترمي إلى تجريدالخصم من الإنسانية (déshumanisa-tion)، ومثال ذلك كلمة «قردة»[14] التي نعت بها صالح ناجي قيادي من الحزب الدستوري الحر النائبة الكسيكسي (3 ديسمبر 2019) وكلمة «الجراء» التي نعتت بها سامية عبو النائبة بالتيار الديمقراطي أنصار موسي (9 ديسمبر 2019). ويُلاحظ أن «التشبيه بالحيوان» يُعدّ من أشد أساليب العنف الخطابي فاعلية في التحقير وإقصاء الآخر(Bourdieu, 1980).

ثالثا: التمييز العنصري والنوعي:

ويبرز في نماذج من قبيل تدوينة النائب صالح ناجي (3 ديسمبر 2019) **«لا تشتري العبد إلا والعصى معك»**،[15] حيث يُضاف إلى التحقير السياسي بُعدٌ عنصري صريح يستحضر مخيال الرق والسيادة الذكورية. وهنا يبرز العنف كـ «تذكير بالحدود» انطلاقا من استحضار تصور جورج بالانديه (Georges Balandier, 1984) كيف أن العنف سواء كان رمزيا أو جسديا يعمل كأداة «تصحيحية» لإعادة إدخال من «تمردت» إلى قفص الدور الاجتماعي المحدد لها. فالعنف الرقمي السياسي ضد النائبات هو «تذكير» لهن بأنهن في نظر المعتدين «نساء أولا» (بمعنى الدونية) و»سياسيات ثانيا». وفي سياق تحليلنا أيضا لفهم العنف المسلط من البرلمانيين الرجال سواء في حالة استهداف عبير موسي وجميلة كسيسكي في المثال الأول من الفترة 2019-2022 أو في حالة استهداف فاطمة المسدي وسيرين مرابط ومنال بديدة في الفترة الثانية 2023-2025 نستنتج أن البرلمانيات تجاوزن مجالا سياسيّا يعتبره البرلمانيون الرجال حكرا عليهمانطلاقا مما ترسخ عن الأنظمة التقليدية القائمة على «فصل حاد» بين المجالات كما يصفه بالانديه (Balandier, 1984, pp19-25)، وبالتالي أي محاولة لتجاوز هذه الحدود (مثل دخول النساء للمجال السياسي البرلماني) يجابه بردود فعل عنيفة لإعادة الوضع إلى ما كان عليه. غير أن البيانات المجمعة تفيد أن العنف الرقمي السياسي المسلط من قبل البرلمانيات على البرلمانيين الرجال من ذلك مثلا اعتداء عبير موسي على راشد الغنوشي يدخل في نفس سياق صراع «الحدود» وخلط الأدوار واقتحام المجالات الذكورية والأنثوية. ويفتح هذا الاستنتاج من جانب آخر باب التساؤل عن إمكانية تزحزح الحدود واضمحلالها بفعل الفضاء الرقمي بين النساء والرجال متجاوزة القوالب التقليدية للنظام الاجتماعي الذي تصوره بالانديه. (Balandier, 1997, p28).

(11) رابط حوار جميلة كسيكسي موزاييك أف أم: «لن أعتذر لعبير موسي ولا أرى مبررا لذلك» https://shorturl.at/Jw6Ip(تاريخ اخر زيارة 27/04/2026)
(12) رابط تدوينة عبير موسي: https://www.facebook.com/share/p/1SM7WUehFD/ (تاريخ اخر زيارة 26/04/2026)
(13) رابط فيديو عبير موسي: https://www.facebook.com/watch/?v=694758427952432(تاريخ اخر زيارة 26/04/2026)
(14) رابط تدوينة صالح ناجي :https://www.facebook.com/photo?fbid=1352561598256308&set=pcb.1352561784922956(تاريخ اخر زيارة 27/04/2026)
(15) رابط تدوينة صالح ناجي :https://www.facebook.com/photo?fbid=1352561598256308&set=pcb.1352561784922956(تاريخ اخر زيارة 27/04/2026)

2.3. التحولات المعجميّة لخطاب العنف في الفترتين البرلمانيتين (2019 ـ 2022) و(2023 ـ 2025)

ركزنا على تصنيف معجم العنف الرقمي السياسي انطلاقا من تفكيك «الحقول المعجمية» للعنف بالاستئناس بتصنيف إبراهيم بن مراد للشحنات الإيجابية والسالبة في النعوت المجمعة فينفس المعجم (بن مراد، 2001، ص ص72-17)، وساعدنا هذا التبويب المعجمي انطلاقا من الخطابات السياسية الرقميّة التي استهدفت البرلمانيات أو تلك التي أنتجنها في فهم كيفية تغذية الخطاب الاتصالي بعبارات وألفاظ عنيفة، وقد توصلنا إلى تصنيفها (الألفاظ المرتبطة بالتنمر أو السخرية أو الوصم) ضمن مقولات محددة ودلالات واضحة مرتبطة بسياق القول والتدوين وكيفية إنتاج المعنى ومقاصد الفاعلين السياسيين[16] ، مما يجعل بناء المعاجم وتصنيفها تصنيفا لسانيا رصينا وموضوعيا وليس مجرد تجميع وصفي سطحي.

وتكشف المقارنة بين الفترتين عن تحوّل بنيوي لافت في معجم العنف الرقمي ففي الفترة الأولى (2019-2022) ساد المعجم الإيديولوجي الحزبي المتمحور حول ثنائية «ثوري/مضاد للثورة» و «إسلامي/علماني»، وهو معجم يستهدف المرجعية السياسية للخصم لا جنسه أو هويته الجندرية. مثال ذلك مقتطف من خطاب جميلة الكسيكسي **« هذه الأصوات النشاز على الديمقراطية وعلى الثورة لا نريد سماعها وهذه السيدة جاءت لتعطل مسار الثورة»** (3 ديسمبر 2019)[17]. في حين تظهر بيانات الفترة الثانية (2023-2025) صعود معجم العنف الهيكلي-الوظيفي المُستهدِف شرعيةَ وجود المرأة بحد ذاتها في الفضاء التشريعي، عبر تحليل امثلة من تدوينات، مثل قول سيرين المرابط **«كنت أتمنى أن تكون مداخلاتنا اليوم في مستوى النقاش حول قانون المالية، لا أن تتحول إلى منبر لتوزيع الاتهامات والتخويف من المؤامرات. الزميلة (تقصد فاطمة المسدي)التي تحدثت قبل قليل اتهمتنا بالتطبيع والعمالة، وها هي اليوم تتحدث عن إسقاط الدولة وكأنها وحدها من تملك مفاتيح الوطنية».**[18] وهو ما سنحلّله في العنصر الرابع.وتُظهر هذه التحولات المعجميّة التأثير البالغ للسياق السياسي على أشكال العنف الرقمي، إذ يبدو أن انتقال تونس من منظومة التعددية الحزبية والانتخابات بنظام على أساس القائمات الحزبية إلى نمط الانتخابعلى قاعدة الأفراد وتراجع تمثيلية المرأة في البرلمان قد أعادا تشكيل مسوّغات العنف وأدواته.

(16) الباحث كان شاهدا على الأحداث والأزمات الاتصالية موضوع البحث مما مكنّه من ملاحظة مشاهد من العنف السياسي ومعاينتها (يشغل وظيفة بإدارة الإعلام والاتصال بالبرلمان).
(17) رابط تدوينة الكسيكسي: https://www.facebook.com/share/p/1GtPakQBAo/ (تاريخ اخر زيارة 26/04/2026)
(18) رابط فيديو سيرين مرابط: https://youtu.be/HJE5i7gSy40?feature=shared (تاريخ اخر زيارة 26/04/2026)

4. استراتيجيات المواجهة وديناميكيات إعادة إنتاج العنف

يُميّز تحليل المدوّنة البحثية بين ثلاثة أنماط رئيسية في تفاعل البرلمانيات مع العنف الرقمي السياسي.

1.4. أنماط ردود فعل البرلمانيات

النمط الأول: المواجهة المضادة والعنف التحوّلي. وهو النمط الأوسع انتشارا في البيانات المرصودة، ويتجلى في ردّ البرلمانية على العنف بعنف مضاد من الجنس ذاته أو أشد منه وطأة. وتُجسّد تدوينة النائبة سيرين المرابط (11 فيفري 2026) نموذجا واضحا لهذا النمط،إذ ردّت على مهاجميها في تدوينة مصاحبة لصورة تُظهرها تحمل قوسا وسهما يرافقها التعليق الآتي: **«ليس كل تشويه من نكرة أو مرتزق يستحق سهما ولكن من يأتي دوره لا أتراجع ولن أتوانى.. الذخيرة غالية والهدف رخيص»**.[19] وهو نص غني بالعنف يُوظّف استعارة الحرب والسلاح في الشتم (مرتزق - نكرة – رخيص) ويُنتج عنفا رمزيا مضادا، كما يتضمن تهديدا برد عنف مادي ربما أقوى من العنف المسلط عليها، وهو ما يُكرّس ما أسميناهبالحلقة المفرغة للعنف.

النمط الثاني: الرد المؤسسي والقانوني. ويتمثّل في لجوء بعض النائبات إلى توظيف الرد القانوني (الإشارة إلى المرسوم رقم 54 أو تقديم شكاوى قضائية) كاستجابة للعنف الرقمي مثال ذلك تدوينة النائبة منال بديدة التي كشفت فيها عن الشكاية المقدمة ضد النائب ظافر الصغيري على خلفية عنف سياسي مسجل في حقها داخل أروقة البرلمان (ميداني)[20] .كما تكشف تدوينة النائبة عبير موسي (4 جوان 2020) عن توظيف الخطاب القانوني-المؤسسي (نسبة الإرهاب للخصم بوصفه خطرا على الأمن الوطني) في تهجمها على خصومها من نوابي حركة النهضة وائتلاف الكرامة. وكذلك استعراض النائبة فاطمة المسدي لصورة ملف الشكاية[21] التي رفعتها ضد زميلتها بالبرلمان سيرين مرابط وحول القضايا المرفوعة في اطار ملف المهاجرين غير النظاميين الذي وسمته بملف «التوطين»، ويطرح هذا النمط مفارقة هيكلية حين حولت البرلمانيات الإطار القانوني إلى أداة للصراع السياسي تؤثث الخطاب الاتصالي (التهديد بالشكايات – استعراض صور عرائض الشكايات أو وملفات القضايا) بتوظيفها مشهديا عوض اعتمادها كإطارقانوني حمائي لضحايا العنف.

2.4. التناص وإعادة إنتاج الخطاب العنيف

كشف التحليل على مستوى الممارسة الخطابية (المستوى الثاني من مقاربة فاركلوف) أن فيسبوك (الرقمي) تحوّل إلى فضاء بديل عن البرلمان(الميداني) لنشر الاتهامات وتبادل العنف اللفظي والمادي ونشر الخطابات العنيفة. ويلجأ الفاعلون السياسيون بكثافة إلى آلية التناصو»التناص هو ارتباط النص بنصوص متقدمة ويعتبر مفهوم التناص أساسيا في الخطاب»(الشرفي، 2010، ص 17) أي استحضار نصوص خارجية لشرعنة العنف اللفظي: الاستشهاد بالدستور وبالمراسيم القانونية لتجريم الخصم، والاستدلال بخطابات ثورية لوصم المعارض. مثال ذلكتدوينة سيرين مرابط **«هو صراع بين الشّعب وأعداء الشّعب، صراع بين الحقّ والباطل، صراع بين القانون وقانون الغاب، صراع بين العائلات النّافذة وأبناء الشّعب.(2 سبتمبر 2024)**.[22]

كما يبرز التناص كخاصية في الإيحاء والتلميح استنادا إلى نص خارجي ولكن دلالاته غنية بالعنف،مثالذلك تدوينة صالح ناجي معلقا على صورة لجميلة الكسيكسي قائلا **«لا تشتري العبد إلا والعصى معك.. قالو ناس بكري ههههه»**

(19) التدوينة الأصلية: «مش كل تشويه من نكرة أو مرتزق يستاهل سهم. اما كي يجي دوره.. ما نوخرشمانسلمش. الذخيرة غالية والهدف رخيص». رابط التدوينة: https://www.facebook.com/share/p/17GpjsRJ2x/ (تاريخ اخر زيارة 27/04/2026)

(20) رابط تدوينة منال بديدية: https://www.facebook.com/share/p/17PWRfMRFz/(تاريخ اخر زيارة 27/04/2026)

(21) رابط تدوينة فاطمة المسدي: https://www.facebook.com/share/p/17GpjsRJ2x/ (تاريخ اخر زيارة 27/04/2026)

(22) رابط تدوينة سيرين مرابط: https://www.facebook.com/share/p/17GpjsRJ2x/ (تاريخ اخر زيارة 27/04/2026)

(3 ديسمبر 2019) فالظاهر استعارة صورة بأكملها من بيت لأبي الطيب المتنبي» لا تشتري العبدَ إلاّ والعصى معه * إنّ العبيدَ لأنْجاسٌ مناكيد»[23] بذكر صدره الذي يختزل خطاب تحقير وعنف وسخرية ووصم... (العبد /العصا) و(الضحكة الساخرة ههه) واكتفاؤه بالإحالة وعدم تصريحه بعجز البيت (إن العبيد لأنجاس مناكيد)، والعبارة تتضمن تمييزا عنصريا على أساس اللون وعنفا ذكوريا وتهديدا بالعنف المادي، ويكشف أيضا عن تحقير للمرأة ونظرة دونيّة من قبل قيادي في حزب سياسي. وهو ما يتناسق مع ما توصل إليه سنيم بن عبد الله إلى أن»العنف الرقمي يمكن أن يشمل كل الناشطين والناشطات في الحياة الجمعياتية. ولكن تظل النساء أكثر عرضة للتمييز من الرجال بسبب العلاقات التراتبية بين الجنسين والتي تخترقها علاقات هيمنة ونفوذ» (بن عبد الله، 2002، ص 107).

رد فعل النائبة الكسيكسي على العنف المسلط عليها كان بداية في ندوة صحفية في ديسمبر 2019 أكدت فيها أن عائلتها وابنتها في حالة استياء شديد من الحملة العنصرية التي تعرضت لها، ووصفت ما نُشر بحقها بأنه **«أشياء يندى لها الجبين وفضيحة وانتهاك للذات البشرية»** ثم صرحت في مداخلة لها في البرلمان بتاريخ 16 جانفي 2020، صرحت الكسيكسي بأنها لا تزال تتلقى رسائل تهديد وعنصرية ممن ينتمون إلى ما أسمته **«الحزب الفاشي المعروف بالعنصرية والفاشية»**، في إشارة إلى كتلة الحزب الدستوري الحر. كما طالبت النائبة صراحة خلال جلسة عامة بالبرلمان بالاعتذار عن استخدام عبارات عنصرية، ومنها كلمة «وصيف» (إحالة على الخدم من ذوي البشرة السّوداء) التي استخدمها النائب عن التيار الديمقراطي القاضي ووزير الداخلية السابق فرحات الراجحي خلال مداولات لجنة التشريع العام، بقوله ساخرا «الوصيف وصيف..» (16 جانفي 2020)[24] وان كان الراجحي لم يتوجه بالعنف مباشرة لكسيكسي بل كان سياقه ساخرا يكشف تطبيعا مع الخطاب العنصري والتحقير إلا أن الكسيكسي اعتمدته منطلقا في مواجهة ما مورس ضدها من عنف عنصري رقمي.

وتُظهر التدوينات أن ظاهرة «تضخيم العنف عبر المشاركة» تُشكّلإحدى أخطر ديناميكيات الفضاء الرقميإذ تُحوّل التعليقات والتفاعلات المضاعَفة التدوينةَ العنيفة إلى «حدث رقمي» يستدعي ردودا متتالية، ما يُغذّي دائرة العنف ويُطيل أمدها. وخصوصا تطور حلقة العنف وخروجها عن دائرة الفاعلين الرئيسيين «المعنف والضحية» ليدخل على الخط فاعلون فرعيون من المستوى الأولى للعنف إلى مستوى ثان يلاحظ فيه توسع رقعة العنف وتغير أشكاله. وقد فصلناه بوضوح في الجدول (عدد 1)

جدول عدد (1): تطور العنف الرقمي السياسي من الفاعلين الرئيسيين إلى فاعلين آخرين

ع/ر	القائم بالفعل	الفاعل السياسي	صفة الفاعل السياسي	المستوى 1
1	الفاعل الرئيسي 1	جميلة الكسيكسي	نائبة عن حركة النهضة	**ف.ر 1 اعتدى على ف.ر 2**
2	الفاعل الرئيسي 2	عبير موسي	نائب عن الحزب الدستوري الحر	**ف. ر2 اعتدى على ف.ف 6**
3	الفاعل الفرعي 1	سامية عبو	نائب عن التيار الديمقراطي	**المستوى 2**

(23) قال المتنبي هذا البيت في إطار سياسي في هجاء كافور الإخشيدي (عبد حبشي تدرج في الحكم إلى أن أصبح حاكم مصر والشام) بسبب عدم وفائه بوعده بمنصب سياسي مرموق.
(24) رابط فيديو مداخلة فرحات الراجحي: https://www.facebook.com/watch/?v=469037894045460 (اخر زيارة 27/4/2026)

ع/ر	القائم بالفعل	الفاعل السياسي	صفة الفاعل السياسي	المستوى 1	
4	الفاعل الفرعي 2	عبد اللطيف العلوي	نائب عن ائتلاف الكرامة	ف.ف1 وف.ف2 وف.ف3 وف.ف5 اعتدوا على ف.ر 2	**ف.ف4 اعتدى على ف.ر 1**
5	الفاعل الفرعي 3	أحمد موحه	نائب عن ائتلاف الكرامة		
6	الفاعل الفرعي 4	صالح ناجي	قيادي في الدستوري الحر		
7	الفاعل الفرعي 5	الصحبي صمارة	نائب عن ائتلاف الكرامة		
8	الفاعل الفرعي 6	راشد الغنوشي	رئيس البرلمان ورئيس حركة النهضة		

مفتاح: فاعل رئيسي (ف.ر) / فاعل فرعي (ف.ف)

أفضى تحليل البيانات إلى تأكيد ما سبق وتوصلت إليه دراسة الكريديف 2016 من أن الفيسبوك فضاء رقمي غير آمن بالنسبةإلى النساء التونسيات عموما، وكذلك تتفق مع ما تعرضت له دراسة منى مطيبع في 2014 حول العنف المسلط على البرلمانيات، لتؤكد الدراسة هذا التقاطع بين الفيسبوك والبرلمان باعتبارهما فضاءين غير أمنين بالنسبة إلى البرلمانيات وأيضا البرلمانيين باعتبار «العنف السياسي الرقمي ثنائي الاتجاه».واللافت من خلال تحليل المدونة وتفكيكها لمساحات العنف وحدوده إمكانية تصنيف «فيسبوك» نظاما من المعايير، مساحة ذكورية على غرار (المقاهي والملاعب..) حدوده غير مرئية كما تصفه دراسة المعايير التمييزية فـ»الحدود معيار، مرئي، وغالبا غير مرئي» (Najar et Dridi, 2022, p23) وهو بالتالي مساحة خطيرة تتمّ فيها ممارسة جميع أشكال العنف الرقمي السياسي.

3.4. العنف الرقميّالسياسيّفي ضوء الممارسة الاجتماعيّة

يتيح المستوى الثالث من مقاربة فاركلوف تفسيرَ العنف الرقمي السياسي في ضوء الاستقطاب المتزايد الذي شهدته الساحة السياسية التونسية.تكشف البيانات أن العنف الرقمي لم يكن في أغلب الأحيان تعبيرا عفويا، بل كان «استراتيجية خطابية مُبيَّتة» تخدم غرضا سياسيا محددا: إضعاف الخصم، وزعزعة صورته، وتعبئة الأنصار، واستحداث «ضجة» إعلامية سياسيةتُشغل الرأي العام. ويُلاحظ أن نمط العنف في الفترة الأولى(2019-2022) اتسم بطابع «الحرب الأيديولوجية الشاملة» بين معسكرين سياسيين متقابلين (الإسلاميين/التقدميين)، حيث وظّفت كلتا الجهتين العنف الرقميّ السياسيّ ذريعة للحشد والإقصاء. وتعمل خوارزميات التضخيم وفق مقاربة دافيد شافالاريا David Cha-valarias على مكافأة المحتوى الأكثر استفزازا وإثارةً للغضب، مما يدفع الفاعلين في كلا القطبين إلى تصعيد الخطاب بدلا من تهدئته فتتحوّل الرسالة السياسية إلى صورة نمطية مُعادِية، والنقاش الفكري إلى حملة إلغاء ومقاطعة أو تنمّر رقمي منظَّم. حيث تقوم «الغرفة الصدائية فائقة السمية» بوصفها بيئة رقمية مغلقة تُعيد إنتاج الهويات الجماعية من خلال آليات الإقصاء والتطرف المتبادل. (Chavalarias, 2023, p87) وبالتالي لا يكتفي كلا القطبين بالتعبير عن موقف أيديولوجي عنيف، بل يُوظّفان الفضاء الرقمي - منصة فيسبوك - كأداةً لتصنيع الاستقطاب الثنائي وتحويل الخصم السياسي إلى «عدوّ وجودي». وتقصي هذه الديناميكية حسب شافالاريا الأصوات الوسطى - الفاعلين الذين لا ينتمون إلى أيٍّ من القطبين- لأن الخوارزمية لا تمنحهم الحضور والبروز الكافي في غياب عدم مشاركتهم

في الصراع» ينتهي المشهد إلى ما يصفه شافالاريا ضمنيا ب»الانغلاق الثنائي» فلا يعود الفضاء الرقمي التونسي ساحةَ تداول للرأي، بل فضاء لإعادة إنتاج التعارض والصراع بين هويتين / ايديولوجيتين متصلّبتين، لكل منهما فقاعتها ومصادرها وأعداؤها الافتراضيون. وأما في الفترة الثانية (2023-2025)، فقد أسهم غياب الأحزاب وضعف التكتلات السياسية في تفتيت ديناميكية العنف الجماعي-التنظيمي، مع بروز ظاهرة جديدة تمثّلت في العنف الموجَّه ضد النائبات بوصفهن «أفرادا» لا ممثلات لتيارات حزبية، والجالب للاهتمام أنه رغم انتماء جميع الفاعلين الرئيسين والفرعيين في هذه الفترة إلى مسار 25 جويلية المساند لرئيس الجمهورية وغياب خلاف فكري وايديولوجي معلن فان هذا المتغير لم يمنع إنتاج العنف الرقمي السياسي وإعادة إنتاجه داخل هذه الحلقة.كما بيناه في الجدول عدد (2)

جدول عدد (2): الانتماء السياسي للعينة المدروسة (الفترة 2023-2025)

العينة	القائم بالفعل الاتصالي	الفاعل السياسي	صفة الفاعل السياسي
1	الفاعل الرئيسي 1	فاطمة المسدي	نائبة مستقلة – مساندة لمسار 25 جويلية
2	الفاعل الرئيسي 2	سيرين مرابط	نائبة مستقلة – مساندة لمسار 25 جويلية
3	الفاعل الفرعي 1	أحمد السعيداني	نائب عن حركة الشعب - مساند لمسار 25 جويلية
4	الفاعل الفرعي 2	ماجدة الورغي	نائبة مستقلة – مساندة لمسار 25 جويلية
5	الفاعل الفرعي 3	هالة جيب الله	نائبة مستقلة – مساندة لمسار 25 جويلية
6	الفاعل الفرعي 4	منال بديدة	نائبة مستقلة – مساندة لمسار 25 جويلية
7	الفاعل الفرعي 5	ظافر الصغيري	نائب مستقل - مساند لمسار 25 جويلية

4.4. العنف الرقمي السياسي والشعبوية الرقمية

تنسجم المعطيات التي قمنا بتحليلها مع نتائج الباحث حمادي الرديسي (Redissi, 2023) المتعلقة بـ»الإغراء الشعبوي» في السياسة التونسية، إذ يتبيّن أن الخطاب الرقمي العنيف بات أحد مقوّمات الأسلوب الشعبوي في الاتصال السياسي. (الحمامي، 2025) وتتميز النائبات الأكثر تأثيرا وحضورا على فيسبوك بكونهن الأكثر تعرّضا للعنف وتوظيفا له فينفس الوقت، وهو ما يكشف عن علاقة جدلية بين العنف الرقمي السياسي والرأس المال الرمزي (Bourdieu, 1980)فكلما ارتفعت مكانة «البرلمانية» بوصفها فاعلة سياسية في المشهد البرلماني والمجال السياسي وزاد تأثيرها، تصاعدت وتيرة العنف الموجَّه إليها وكذلك الذي تنتجه.

ويمكننا انطلاقا مما سبق اعتبار العنف الرقمي السياسي بمختلف أشكاله المسجلة كالتنمّر والتشهير والوصم والسخرية...وكذلك التخوين والتحقير والتجريد من الإنسانية... محاولة لـ»سحب الشرعية» أو «تدمير المكانة» من المعتدي رقميا لا يستهدف جسد البرلمانية فحسب، بل يستهدف رصيدها الرمزي (مكانتها كسياسية، نزاهتها،

كفاءتها)، والبرلمانية هنا كحاملة لرأس المال الرمزي يتم استهداف حضورها وإمكانيات وصولها إلى البرلمان عبر تدمير ما راكمته من شرعية انتخابية ومكانة اجتماعية وحضور اتصالي وسياسي وبالتالي انطلاقا من مقاربة بورديو فالعنف الرقمي السياسي يعمل هنا كآلية مضادة تحاول «نزع» هذه الشرعية عن النساء البرلمانيات عبر إعادة تنميطها في قوالب اجتماعية تقليدية. وان كانت المدونة قد أبرزت بوضوح أن البرلمانية ليست ضحية فحسب فهي بدورها منتجة للعنف الرقمي السياسي تستهدف بدورها برلمانيات منافسات لها أو خصومها، في سياق حماية رأس مالها الرمزي أو الدفاع عن شرعيتها الانتخابية ومكانتها الرمزية فهي تخوض بالمعنى الذي يقدمه بورديو معركة الاعتراف وصراع اتصالي سياسي في جوهره صراع من أجل فرض المكانة الرمزية. (Bourdieu, 1980, pp202-203).

وقد بينت الدراسة في سياق متصل، أن الخطاب السياسي العنيف هو أداة للصراع على السلطة البرلمانية ووسيلة للهيمنة على الخطاب، حيث تتصارع البرلمانياتويتنافسنعلى امتلاك سلطة الخطاب وعلى الحضور الاتصالي في المشهد البرلماني، وهو ما عبّر عنه ميشال فوكو بقوله «كيف يمكن ألا نرى أن الخطاب... ليس هو فقط ما يترجم الصراعات أو أنظمة السيطرة، ولكنه هو ما نصارع من أجله، وما نصارع به، وهو السلطة التي نحاول الاستيلاء عليها.» (فوكو، 1971، ص5) وهذا المنحى يؤكد ما توصل إليه الصادق الحمامي من سمات الفاعل السياسي الشعبويّ الذي يسعى إلى «صرعنة» المشهد الإعلامي من خلال تحويل المجال العمومي الرقمي إلى حلبة صراع عبر الخطاب ولاحتكار الخطاب (الحمامي، 2022)، فالشعبوية الرقمية تتغذى بأدوات التفاعل التي تمنحها المنصات الرقمية كالإعجابات والمشاركات والتعليقات.. لفرض شرعيتها السياسية (الحمامي، 2026، ص66) وذلك يندرج أيضا في غاية الخطاب السياسي كما بينته الباحثة سلوى الشرفي «يتمثل رهان الخطاب السياسي في الانتصار في معركة ما، انتخابية أو إيديولوجية أو حربية، فهو خطاب يسعى إلى جلب مناصرين وتغيير القيم والتعبئة والتجييش ورفع معنويات المناصرين وتحطيم معنويات أعداء ويتم ذلك عبر التأثير.» (الشرفي، نفس المصدر ص62).

5.4. الحلقة المفرغة: البرلمانية ضحية وفاعلة في آن واحد

تُرسّخ البيانات المحلَّلة مفارقة، أن البرلمانياتاللائييتمتّعن بدراية قانونية يشرّعن القوانين المناهضة للعنف، في كثير من الأحيان في خانة الضحية والفاعل في آن واحد. وهذه الازدواجيةتكشف عنمفارقة بنيوية عميقة: فقوانين الحماية من العنف رغم حسن صياغتها إلاّ أنّها نادرا ما تُطبَّق على من وضعوها.وتتجلى هذه الإشكالية بوضوح، حيث توظّف بعض النائبات المرسوم رقم 54 والمجلة الجزائية للإبلاغ عن معتدين رقميين، ثم يجدن أنفسهن يُوظفن الخطاب العنيف ذاته في خصومات أخرى، مما يُشير إلى أن الإشكالية ليست فردية بل هي بنيوية-ثقافية تمسّ طبيعة الاتصال السياسي في البيئة الرقمية التونسية برمّتها.وقد كشفت الدراسة بوضوح أن البرلمانيات، جميلة كسيكسي وعبير موسي في الفترة(1) وفاطمة المسدي وسيرين مرابط في الفترة(2)يجسّدن بوضوح دور الفاعل والمفعول به، الضحية والقائم بالعنف في آن واحد فهن يتعرضن للعنف ويرددن عليه بعنف مماثل، ينبذن العنف في سياق ويبررنه في سياقات أخرى.

وإجمالا، يُثبت تحليل المدوّنة البحثية عبر الفترتين أن العنف الرقمي السياسي في تونس ليس ظاهرة هامشية أو عارضة، بل هو ممارسة اتصالية ممنهجة تعكس تناقضات عميقة في بنية الديمقراطية التونسية وفي معايير الاتصال السياسي وأخلاقياته.وتتقاطع نتائج الدراسة مع ما وصفه الصادق الحمامي بطغيان الأسلوب الصدامي لدى الفاعل السياسي الشعبوي (الحمامي، 2022، ص193) وهو ما يفسر انتشار أسلوب الصدام في الخطاب السياسي الرقمي تتيحه الميديا الاجتماعية و»فيسبوك» على وجه الخصوص في تونس من إمكانيات ومساحات جعلته وسيلة إدارة العلاقات البرلمانية وسمته في الفترتين البرلمانيتين، وهذا الاستنتاج يتناغم مع تعريف كريستيان سالمون للصدام «الصدام هو أسلوب حكم جديد؛ إنه يسمح للفاعل السياسي باحتلال الفضاء السمعي والبصري والرقمي بشكل دائم، عبر تحويل السياسة إلى سلسلة لا تنتهي من الانفجارات الاتصالية التي تلغي التفكير النقدي.» (Salmon, 2019, p. 82).

6.4. المسارات الدائرية للعنف (تداخل الميداني بالرقمي)

تؤكد نتائج البيانات كسر الثنائية التقليدية بين «الفضاء الرقمي» و«الميدان»، ليصبحا فضاء واحدا ممتدا حيث يبدو النسق الاتصالي لإنتاج الخطاب السياسي متناغما مع نسق إنتاج العنف الرقمي السياسي في حلقة دائرية متواصلةمفرغة يتزايد حجمها مثلمفعول كرة الثلج (The snowballeffect) التي تتفاقم وتتضخم كلما تدحرجت. ((Bounds, 2013.ونستعير هنا أيضا لتفسير نسق تبادل العنف بين البرلمانيات «أسلوب تنس الطاولة» (Ping-Pong) في الاتصال لتوضيح التفاعل المباشر والسريع، والمتبادل بين البرلمانيين، حيث يمثل الاتصال «الكرة» التي يتم تبادلها ذهابا وإيابا، ووفق دين بارنلوند(Dean Barnlund) فالرسائل ليست ثابتة بل متبادلة وهو التبادلية هي الوسيلة لفهم التفاعل المتزامن بين أطراف العملية الاتصالية،(Barnlund, 1970) وبالتالي العنف الرقمي السياسي ليس مجرد رسالة من طرف واحد أو في اتجاه واحد، بل هو عملية مشتركة حيث تعيد البرلمانية أو أنصارها تشكيل «المعنى» من خلال ردود أفعالهم أو صمتهم، ويتم دراسة هذا التبادل العنيف في إطار نظام اتصالي (Système)، كما يفسره بول واتزلاويك (Paul Watzlawick) أي حسب تحليلنا لا يمكن فهم ضربة واحدة في كرة تنس الطاولة بمعزل عن الضربة التي سبقتها، وكذلك في الخطاب العنيف لا نفهم رسالة موجهة من برلمانية في معزل عن رد البرلمانية الأخرى أو أنصارها،وهذا النموذج الذي وضعها واتزلاويك ينظر إلى «الأنماط» والتبادلية في نظام اتصالي متكامل، ويركز على أن كل اتصال يحمل جانبا إخباريا (محتوى) وجانبا علائقيا (طريقة التعامل والتعاطي الاجتماعي). (Watzlawick et al., 1967).

الفترة الأولى: برلمان 2019-2021 (الميداني-الرقمي-الميداني): يبدأ العنف من ردهات البرلمان (عنف لفظي)، تلتقطه الهواتف الذكية لتنشره عبر «فيسبوك»، حيث يتولى «الجمهور الرقمي» تضخيمه عبر «غرف الصدى»، ليعود هذا الشحن الرقمي في شكل «تهديدات حقيقية» أو «اعتداءات ميدانية» في الميدان.ويستفيد العنف الرقمي السياسي من تقاطع مساحتين غير آمنتين البرلمان والفيسبوك كما وصفنا في العنصر السابق، ولفهم ديناميكية امتداد العنف الرقمي السياسي وتطوره.كمابيناه في الجدول التالي (عدد 3).

جدول (عدد3): مسار امتداد العنف الرقمي السياسي

عنف لفظي ومعنوي	←	عنف متنوع متشعب	←	عنف مادي وجسدي
عنف «ميداني»		عنف رقمي		عنف «ميداني»
تعطيل عبير موسي للجلسات / مداخلة عنيفة من جميلة كسيكسي في جلسة عامة		صراع رقمي عنيف على موقع فيسبوك حملة عنيفة ضد جميلة كسيكسي حملة عنيفة ضد عبير موسي		أحداث عنف تحت قبة البرلمان اعتداء على عبير موسي

الفترة الثانية: برلمان 2023-2025 (الرقمي - الميدان –الرقمي): تبدأ شرارة العنف بتدوينة أو «فيديو مباشر «لايف»، ينتشر بسرعة فيروسية (viralité)ما يخلق رأيا عاما منقسما مستقطبا، يؤدي بالبرلمانيات إلى نقل هذا التوتر إلى داخل الجلسة العامة بالبرلمان (مداخلات، عنف لفظي ومعنوي)، ثم يُعاد تدوير مشاهد البرلمان «العنيفة» على فيسبوك لتحقيق أعلى نسب مشاهدة محققا مشهدة الممارسة الديمقراطية وتنتهي برفع قضايا جزائية في العنف»السيبراني» والقذف والشتم والتخوين. كما نبينه في الجدول التالي (عدد 4).

الجدول(عدد4): مسار امتداد العنف الرقمي السياسيّ

عنف رقمي متشعب	عنف لفظي ومعنوي	عنف متنوع متشعب
عنف رقمي	عنف ميادني	عنف رقمي
تدوينة النائبة فاطمة المسديواتهاماتلزميلاها النواب	رد عنيف من النائبة سيرين مرابط رد عنيف من النائب أحمد السعيداني. فاطمة المسدي ترفع قضية بمرابط	حملة وتدوينات عنيفة ضد فاطمة المسدي وسيرين مرابط.

ويتقاطع هذا النسق الدائري الذي كشفته الدراسة لحلقة العنف من الميدان إلى الفضاء الرقمي مع ما توصلت إليه الباحثة أمال القرامي التي وصفت الظاهرة بتشابك العنف في الفضاء الرقمي مع العنف المسلط في اطر العمل السياسي مؤكدة أن «العنف الممارس ضدهن في الفضاء الرقمي قد يتشابك مع العنف الذي يستهدفهن داخل أُطر العمل السياسي، أي داخل الحزب أو في المجالس البلدية أو في البرلمان سواء من الزملاء أو الرفقاء والقيادات فضلا عن العنف الممارس في الفضاء العام». (القرامي، 2022، ص 103).

الخاتمة والتوصيات

تأسس توصلنا بهذه الدراسة إلى جملة من النتائج الجوهرية التي تُعيد فهم خريطة العنف الرقمي السياسي في التجربة البرلمانية التونسية استندت إلى ثلاثة محاور: أوّلا، تحوّل بنيوي في معجم العنف من الوصم الأيديولوجي-الحزبي إلى الاستهداف الهيكلي-الوظيفي. ثانيا، ثلاثة أنماط للمواجهة: العنف التحوّلي المضاد، والردّ المؤسسي القانوني، والانسحاب والرقابة الذاتية. ثالثا، ظاهرة «الدائرة المفرغة» التي تجعل البرلمانية ضحية وفاعلا في آن واحد،في عملية إنتاج عنف رقمي سياسي ثنائي الاتجاه،وهو ما يدل على وجود خلل بنيوي في ثقافة الاتصال السياسي لا يمكن معالجته بسنّ القوانين.

وتوصلنا أيضا إلى التحوّل البنيوي في نمط العنف في الفترتين. ففي الفترة الأولى (2019-2022) اتّسم العنف بطابعه الأيديولوجي-الحزبي المُتمحور حول الصراع بين التيارات السياسية التقليدية، في حين تكشف الفترة الثانية (2023-2025) عن تصاعد العنف الهيكلي-الوظيفي المتسم بتزايد تنافس البرلمانيات حول الوظائف البرلمانية ومواقع القرار بالنظر إلى تراجع مكانتهن الوظيفية في هياكل البرلمان (لا توجد أي برلمانية رئيسة للجنة قارة سيادية – وعضوة وحيدة في مكتب البرلمان مع تراجع نسبة النساء البرلمانيات في تركيبة المجلس عموما مقارنة بالفترة الأولى).

وخلصت الدراسة إلى استنتاج توظيف البرلمانيات التونسيات العنف الرقمي بوصفه أداة للاتصال السياسي الشعبوي. ويُكشف ذلك عن صعوبات في التمييز بين النقد السياسي المشروع والعنف الخطابي المرفوض. مع بروز ضعف منظومة الحماية المؤسسية، رغم وجود إطار قانوني صارم (القانون 58/2017 والمرسوم 54/2022)، يظل التطبيق محدودا، مما يسمحبامتداد العنف من الرقمي إلى الميداني والعكس أيضا.

وانتهت الدراسة إلى أن البرلمانيّات التونسيات يواجهن أشكالا متعدّدة من العنف الرقمي السياسي على فيسبوك، تتراوح بين السخرية والتحقير والتشويه والتهديد وخطاب الكراهية القائم على النوع الاجتماعي. وقد تحوّل الفضاء الرقمي من مجال للتعبير السياسي الحر إلى فضاء خصب لممارسة العنف وإعادة إنتاجه بلا قيد.ونقترح في ختام هذه الدراسة جملة من التوصيات: إجراء دراسات كمية واسعة النطاق حول انتشار العنف الرقمي في الانتخابات التونسية ومقارنة التجربة التونسية بتجارب دول الانتقال الديمقراطي الأخرى لا سيما في المنطقة العربية، واستكشاف تأثير الذكاء الاصطناعي التوليدي والتلاعب الخوارزمي على العنف الرقمي السياسي، فضلا عن دراسة الأثر التراكمي للعنف الرقمي على المشاركة السياسية للمرأة في تونس.

وتُوصي الدراسة على المستوى المؤسسي-القانوني: بالإسراع بتعديل النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب بالتصدي إلى مختلف أشكال العنف الرقمي السياسي وتطوير منظومة تطبيق القانون رقم 58/2017 على حالات العنف الرقمي السياسي، وإنشاء وحدة متخصصة لرصد العنف الرقمي السياسي ومكافحته.وأمّا على مستوى التكوين والتوعية: توصي الدراسةبإدراج برامج التوعية بخطورة العنف القائم على النوع الاجتماعي والتربية على «وسائل الإعلام»في برامج تكوينالبرلمانيين على مستوى الأكاديمية البرلمانية لمجلس نواب الشعب..

البيبلوغرافيا

1. الحمامي، الصادق. (2022). ديمقراطية مشهدية: الميديا والاتصال والسياسة في تونس دار محمد علي الحامي للنشر.
2. الحمامي، الصادق. (2025). تونس الشعبوية. منشورات مركز الدراسات الاستراتيجية حول المغرب العربي.
3. الشرفي، سلوى. (2010). تحليل الخطاب: الرسائل السياسية في وسائل الإعلام. مركز النشر الجامعي.
4. فاركلوف، نورمان. (2009). تحليل الخطاب: التحليل النصي في البحث الاجتماعي (طلال وهبة، مترجم). المنظمة العربية للترجمة.
5. فوكو، ميشال. (1971). نظام الخطاب (محمد سبيلا، مترجم). دار الشوير.
6. بن عبد الله، سنيم. (2022). الفضاء الرقمي: بين حرية التعبير والإساءة إلى الناشطات في الحياة الجمعياتية في تونس. مجلة الكريديف(53).
7. بن مراد، إبراهيم. (2001). المقولة الدلالية في المعجم. مجلة المعجمية، (17-16)72-17 .
8. القرامي، آمال. (2022). العنف الرقمي يستهدف الناشطات داخل أطر العمل السياسي.مجلةالكريديف(53).
9. Balandier, G. (1984). Le sexuel et le social : Lecture anthropologique. Les Cahiers internationaux de sociologie, (76), 19–25.
10. Balandier, G. (1997). Les espaces de la surmodernité. Sciences Humaines, (73), 28-29.
11. Ben Salem, M. (2013). Femmes tunisiennes et usages différenciés de la sphère du Web comme outil de participation politique. In S. Najar (Dir.), Le cyberactivisme au Maghreb et dans le monde arabe. IRMC-Karthala.
12. Bounds, A. (2013). The snowball effect: Communication techniques to make you unstoppable. Wiley.
13. Bourdieu, P. (1998). La domination masculine. Seuil.
14. Bourdieu, P. (1980). Le sens pratique. Les Éditions de Minuit.
15. Fray Amor, S. (2024). Le cyberespace et la transformation de l'agir militant : les femmes activistes à l'heure du numérique. Revue internationale des francophonies, (12).
16. Habermas, J. (1992). L'espace public, 30 ans après. Quaderni, (18), 161-191. Médard, J.-F. (2000). Clientélisme politique et corruption. Revue Tiers Monde, (161).
17. Mezrioui, R. (2013). L'insulte dans les discours post révolution des « cyberactivistes ». IRMC.
18. Mtibaa, M. (2014). Communication politique et genre: le face à face des parlementaires tunisiennes avec Facebook [Acte du colloque]. Colloque international IPSI, Tunis.
19. Mucchielli, R. (2006). L'analyse de contenu des documents et des communications (11e éd.). ESF Éditeur.

20. Najar, S. (Dir.). (2013a). Les réseaux sociaux sur Internet à l'heure des transitions démocratiques. IRMC-Karthala.

21. Najar, S. (2013). Le cyberactivisme au Maghreb et dans le monde arabe. IRMC-Karthala.

22. Najar, S., & Dridi, A. (2022). Étude sur l'identification des normes sociales et sexo-spécifiques discriminatoires à l'origine des violences fondées sur le genre. Observatoire National pour la Lutte contre la Violence à l'Égard des Femmes & Fonds des Nations Unies pour la Population (UNFPA).

23. Redissi, H. (2023). La tentation populiste: Tunisie (2019-2022). Cérès Éditions.

24. Salmon, C. (2019). L'ère du clash. Fayard.

